

Cornell Law School

Cornell Center on the  
Death Penalty Worldwide

# أوضاع النساء اللواتي يواجهن عقوبة الإعدام

صحيفة حقائق

العدد التقريبي لنساء محكومات بالإعدام، أو تم إعدامهن،  
خلال العشر سنوات المنصرمة.

## المقدمة

حالياً، يوجد ما يقارب 500 امرأة حول العالم محكوم عليها بالإعدام. مع أنه يستحيل الحصول على أرقام كاملة الدقة، يقدر بأن 100 امرأة تم اعدامها خلال العشر سنوات المنصرمة – من المحتمل أن يكون هناك مئات أخريات تم اعدامهن أو محكوم عليهن بالإعدام. ويوجد على الأقل (21,919) شخص محكوم بالإعدام مع نهاية عام 2017<sup>1</sup>، نسبة النساء منهم المحكوم عليهن بالإعدام واللواتي تم إعدامهن بالفعل أقل من 5%.

عدد النساء اللواتي يواجهن عقوبة الإعدام ليست مختلفة كثيراً عن عدد الأحداث (أقل من 18 سنة عند ارتكابهم الجريمة)، لكن الأحداث تلقوا اهتماماً أكبر من هيئات حقوق الإنسان والمحاكم الوطنية والباحثين والناشطين والمختصين في المجال.

77 عادة ما يتم تجاهل احتياجات النساء السجينات. يعزى الى التمييز بين الجنسين والصور النمطية عن النساء المتهمات بارتكاب الجرائم من قبل نظام العدالة الجنائية: "مشهورة كضحية، منسية كمدعى عليها"<sup>2</sup>، هذا التجاهل أكثر ممارسة في حالة النساء المحكوم عليهن بالإعدام.<sup>3</sup>

يوجد القليل من البيانات التجريبية حول الجرائم التي ارتكبتها النساء المحكوم عليهن بالإعدام، وعن وقائع وظروف حياتهن ما قبل إدانتهم، والظروف التي بموجبها يتم احتجاز النساء المحكوم عليهن بالإعدام، صحيفة الحقائق التي يتم وضعها بين أيديكم تركز على الأخيرة، بالإضافة إلى بعض الملاحظات التمهيدية على ملفات النساء المحكوم عليهن بالإعدام. مبنية على البحث الذي تم نشره من قبل مركز كورنيل لعقوبات الإعدام العالمي عام 2018<sup>3</sup> والذي سلط الضوء على هذه الفئة المهملة.

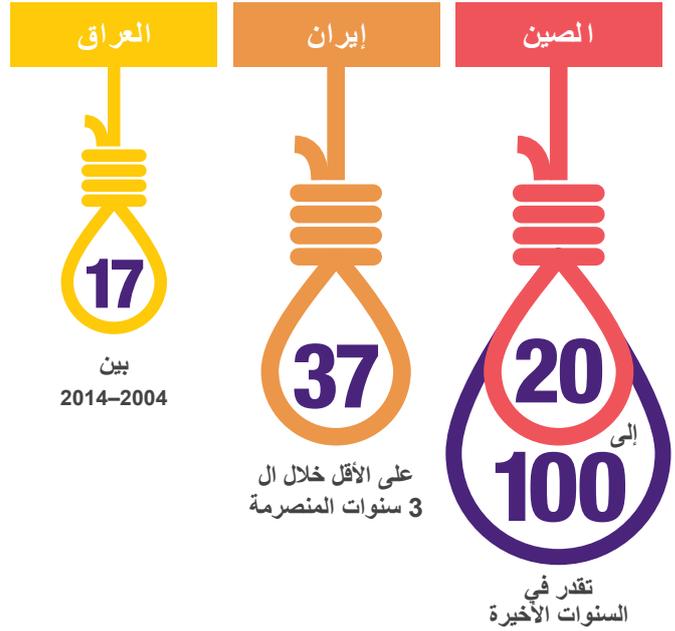


## ملفات النساء المحكوم عليهن بالإعدام

الجرائم التي أدت للحكم على النساء بالإعدام تكشف عن أنماط مرتبطة بعدم المساواة بين الجنسين. الرابط بين العنف ضد النساء والسجن ملفتة للنظر، وبالأخص للنساء المحكوم عليهن بالإعدام. معظم النساء المحكوم عليهن بالإعدام محكومات بسبب ارتكابهن جريمة قتل، الكثير من هذه الجرائم ارتكبت بحق أفراد أسرة مقربين في سياق العنف المبني على الجنس.

تم إعداد هذا البحث الذي يدعم منشور "صحيفة الحقائق" من قبل مركز كورنيل لعقوبات الإعدام العالمي. الدراسة الكاملة نشرت تحت عنوان "حكم عليها لأكثر من جريماتها": نظرة شاملة وعالمية للنساء اللواتي يواجهن عقوبة الإعدام. (مركز كورنيل لعقوبات الإعدام العالمي: تقرير لصالح مشروع أليس)، سبتمبر 2018، يمكنك إيجادها على الرابط التالي: [bit.ly/MoreThanHerCrime](http://bit.ly/MoreThanHerCrime). كل المراجع في هذا المنشور تعود لهذا البحث ما لم يذكر خلاف ذلك.

## البلدان التي تقوم بإعدام أكبر عدد من النساء



في ملاوي، يجب على بعض النساء التبول أو التبرز في دلو في الليل لأن المراحيض خارج الزنانات لا يمكن الوصول إليها في الليل<sup>16</sup>. علماً أن هذا هو حال الرجال أيضاً، لكن انعدام الخصوصية يجلب وصمة عار غير متناسبة على النساء، ويوضح كيف يمكن لتصميم البنية التحتية للسجون أن يؤثر سلباً على تلبية احتياجات النساء الخاصة بها.

تقتل السجون بشكل عام في تزويد النساء بالرعاية الصحية الخاصة بالنساء وحرمانهن من اللوازم الصحية الضرورية. بالنسبة لأولئك الذين يقضون فترات طويلة في السجن، تصبح احتياجات الرعاية الصحية أكبر وأكثر تعقيداً - بما في ذلك سوء الصحة العقلية والمضاعفات الناجمة عن نقص النظافة - وخاصة في المرافق المكتظة أو التي تفتقر إلى توفير الرعاية الصحية.

لا تقدم العديد من السجون الرعاية الصحية والنظافة الكافية بشكل استباقي لحيض المرأة. في زامبيا، يجب على السجناء غسل الملابس أثناء فترة العادة الشهرية بمنظفات غير كافية أو بدون منظفات، حيث أن السجن لا يوفر الصابون<sup>17</sup>. ومما يضاعف من عدم وجود رعاية الطمئ عدم وجود الخصوصية ومرافق الغسيل والاستحمام في معظم السجون. وعلاوة على ذلك، يتم في بعض الأحيان حجب الفوط الصحية كعقوبة<sup>18</sup>.

العديد من السجون لا تقدم الرعاية الصحية والنظافة الكافية بشكل استباقي لحيض المرأة. في زامبيا، يجب على السجناء غسل الملابس والفوط الخاصة بالطمئ بالمنظفات غير كافية أو بدون منظفات، حيث أن السجن لا يوفر الصابون. ومما يضاعف سوء عدم وجود رعاية لموضوع الطمئ، هو عدم وجود الخصوصية ومرافق الغسيل والاستحمام في معظم السجون. وعلاوة على ذلك، يتم في بعض الأحيان حجب الفوط الصحية كعقوبة.

تواجه السجينات في بعض الأحيان تحديات أكبر في الوصول إلى الرعاية الصحية الكافية بالمقارنة مع نظرائهن من الرجال. وفي إندونيسيا، العيادات الصحية في السجون النسائية تعتبر بدائية ولا تضم دائماً أطباء، على عكس المستوصفات في السجون الأكبر للرجال. يجب أن تتحمل النساء ظروف النقل وهن مكبات بالأغلال إلى المستشفيات حتى للمعالجة البسيطة<sup>19</sup>. نادراً ما تتوفر الرعاية الصحية العقلية على الرغم من أن نسبة عالية من النساء في السجون لديهن تاريخ من الصدمات الجنسية والجسدية وهن عرضة للإصابة بالاكتئاب<sup>20</sup>.

في معظم الدول التي تفرض عقوبة الإعدام، لا تحصل السجينات على ما يكفي من الطعام، سواء كن على شفا تنفيذ حكم الإعدام أم لا. وبغض النظر عن المحتوى الغذائي السيئ، غالباً ما يكون الغذاء المقدم في سجون النساء غير كافٍ ولا يحتوي على السعرات الحرارية.

الميزانية الإجمالية للأغذية في إندونيسيا تساوي 1.20 دولار أمريكي لكل سجين في اليوم<sup>21</sup>. في الواقع، هذا يعني إهمال الذين يحتاجون لنظام غذائي خاص، مثل السجناء المصابين بالسكري<sup>22</sup>.

في الهند، تنص الأنظمة على وجوب تلقي الرجال والنساء نفس الكمية من السعرات الحرارية في اليوم، لكن بالواقع، تحصل النساء على طعام أقل بكثير من الرجال. علاوة على ذلك، يتم توفير الطعام ذو السعرات الحرارية العالية للرجال الذين يقومون بعمل "ثقيل"، الذي لا تستطيع النساء القيام به، وبالتالي لا يمكنهن الحصول على طعام عالي الجودة<sup>23</sup>، ويعتمد السجناء عموماً على أسرهم لتوفير أو تكملة الحصص الغذائية التي توفرها السجون، لكن النساء المحكوم عليهن بالإعدام، اللاتي غالباً ما يتم التخلي عنهن من قبل أسرهن، لا يمكن أن يعتمدن على الدعم الغذائي من الخارج<sup>24</sup>.

الضروريات الأساسية مثل الغذاء<sup>8</sup>. في سيراليون، هناك تقارير تفيد بأن حراس السجون وسجناء آخرين يسبون معاملة السجينات اللواتي يعانين من اضطرابات في الصحة العقلية (أي يستغلونها جنسياً)<sup>9</sup>.

تكيبيل السجناء المحكوم عليهم بالإعدام يعد أمراً شائعاً في بعض البلدان، على سبيل المثال في الصين يتم استخدام الأصفاذ في جميع الأوقات (تكيبيل اليدين والقدمين). هناك تقارير تفيد بأن الأطفال مطالبون بمساعدة النساء المكبات بالأصفاذ، مما يوضح آثار هذه الممارسة المهينة وغير الضرورية<sup>10</sup>. على الرغم من أن قواعد بانكوك تحظر استخدام القيود أو تكيبيل النساء الحوامل أثناء الولادة أو بعد الولادة.

في السودان وجدت حالة لإمرأة من المحكومات بعقوبة الإعدام، تم تكبيلها وهي حامل بشهرها الثامن وأثناء رعايتها لطفل صغير، وخلال الولادة<sup>11</sup>.

وبالمثل، كثيراً ما يُحتجز السجناء المحكوم عليهم بالإعدام في الحبس الانفرادي، إما بحكم عقوبتهم أو كعقوبة تأديبية. وعلى الرغم من القيود أو المحددات الواردة في قواعد مانديلا، تم الإبلاغ عن الحبس الانفرادي المطول (المحظور) للنساء والرجال المحكوم عليهم بالإعدام في الصين وإندونيسيا والأردن والهند والولايات المتحدة<sup>12</sup>.

تشير الأدلة إلى أن الحبس الانفرادي يجلب الأذى والمخاطر الشديدة للسجينات. ويرتبط ذلك بالمعدلات العالية بشكل غير متناسب للأمراض العقلية والصدمة الناتجة عن الإساءات السابقة التي عانت منها النساء في السجن<sup>13</sup>. الحبس الانفرادي يحد أيضاً من الزيارات بين الأم وأطفالها، وفي الواقع يعاقب الأطفال<sup>14</sup>.

ويؤثر الاكتظاظ في السجون على مرافق الاحتجاز على الصعيد العالمي، بما في ذلك على النساء المحكومات بالإعدام، مما يؤدي إلى مجموعة من انتهاكات حقوق الإنسان والظروف غير الصحية الخطيرة.

في تايلند، على سبيل المثال، يتم احتجاز السجينات المحكومات بالإعدام مع عامة السجناء، تزدهم الزناتين بحيث يجب على النساء أن يتناولن النوم على الأرضية العارية<sup>15</sup>.

## جرام شائعة تحكم عليها النساء بالإعدام

نوضح أنها تشير أيضاً إلى أن الظروف المخففة التي تستحقها المرأة بالرفقة هي ارتباطها بالأمومة. لا انه لا تتوفر أية وسائل حماية دولية للنساء اللواتي لا يتوافقن مع هذا الدور.

تتشرط قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجناء والتدابير غير الاحتجازية ضد المجرمات (قواعد بانكوك)<sup>6</sup> على المحاكم أن تنظر في الاسباب المخففة عند إصدار الأحكام على النساء "مثل عدم وجود تاريخ إجرامي وعدم وضوح نسبي وطبيعة السلوك الإجرامي في ضوء مسؤوليات رعاية المرأة والخلفيات النموذجية".

## ظروف السجن للنساء المحكوم عليهم بالإعدام

إن ظروف الاحتجاز في معظم البلدان التي تمارس عقوبة الإعدام لا تستجيب للحد الأدنى من المعايير. الوضع الفريد للنساء المحكومات بالإعدام يستحق الاهتمام، لا سيما لأننا لا نعرف إلا القليل عن ظروف معيشتن. معالجة الاحتياجات الخاصة للمرأة مهم جدا وخصوصاً في فترة وقف التنفيذ. تبقى النساء بانتظار تنفيذ الأحكام بالإعدام لفترات طويلة في سجون غير مصممة للنساء بشكل عام.

### المعايير الدولية

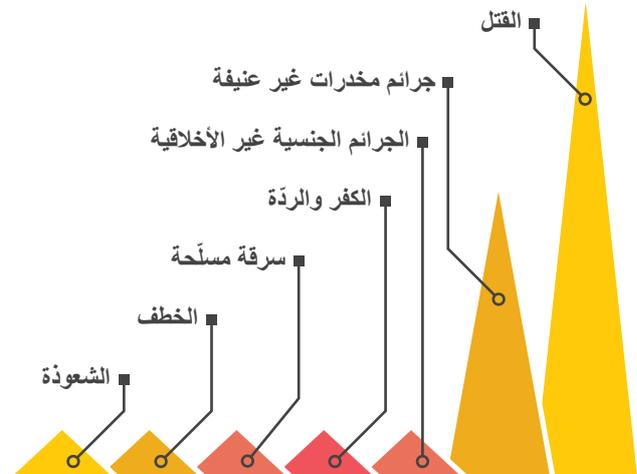
الاتفاقيات الدولية الرئيسية التي تحمي حقوق الإنسان للمحكومين بالإعدام هي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب. وبينما توفر هذه الاتفاقيات الدولية والصكوك الإقليمية ذات الصلة حماية هامة، فإنها تركز في الغالب على أدوار المرأة، بوصفها كأم أو كمقدمة رعاية.

قواعد بانكوك هي الأداة الأساسية التي تقدم تعليمات عن معاملة النساء في السجن. تكمل قواعد بانكوك قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد مانديلا)، التي تتضمن أحكاماً محددة تتعلق بالمرأة، بما في ذلك قواعد فصلهن عن السجناء الذكور والإشراف عليهن من قبل موظفات نساء.

### ظروف غير إنسانية

لا تزال ظروف المعيشة في مواجهة عقوبة الإعدام سيئة بالنسبة لكل من الرجال والنساء على حد سواء؛ لكن نظراً لأن معظم المرافق مصممة مع مراعاة للغالبية من الذكور، يتم التغاضي عن احتياجات النساء وأوجه ضعفهن الخاصة بكونهن نساء. في البلدان التي لا تنفذ أحكام الإعدام بحق النساء، فإن طول مدة أحكام الإعدام يعني أن الظروف السيئة لها تأثير مضاعف وغير متناسب على سلامتها البدنية والعقلية.

النساء اللواتي يقضين فترة احتجاز انتظاراً لتنفيذ أحكام الإعدام، عرضة للعنف، لا سيما في السجون التي يشرف عليها الموظفين الذكور، أو عندما تخفق سلطات السجون في حمايتهن من العنف على أيدي السجناء الآخرين. على سبيل المثال، في الصين، تعاني السجناء (مثل نظرائهن من الرجال) من "أمناء الخلية"، الذين يسيطرون على زملائهم في مكان الاحتجاز من خلال وسائل تعسفية، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى الوفاة<sup>7</sup>. المرأة عرضة للضعف، بسبب نوع الجنس والمعايير الاجتماعية، لذلك غالباً ما تطلب الحماية من الموظفين أو السجناء الآخرين. في بعض الحالات، على سبيل المثال في تنزانيا، تترتب على ذلك "العلاقات" الابتزاز والمقايضة القهرية، والتي قد تسبب أن يطلب من النساء المحكومات بالإعدام القيام بأمر جنسية مقابل الحصول على



النسب التقديرية لأحكام الإعدام بحسب نوع الجريمة

النساء اللواتي يتم إحالتهم للقضاء بتهم مرتبطة بالعنف المنزلي وتصل عقوبتها إلى الإعدام يعانون من التمييز المبني على الجنس على مستويات عديدة. مع القليل من الاستثناءات، فإن منظومة العدالة الجنائية لا تتصف النساء في هذه الحالات المرتبطة بتاريخ من العنف المنزلي، بل تقوم بإهمال الصدمات التي قد يتعرضن إليها، كما يتضح من دراسة أجرتها المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي (PRI) ولينكليرتز (LLP) في عام 2016 عن حالات القتل الناتجة عن جرائم مرتبطة بالعنف المنزلي: كيف تستجيب أنظمة العدالة الجنائية؟<sup>4</sup> في العديد من البلدان، لا يوجد أساس منفصل في القانون أو آليات تسمح للمحاكم بالنظر في أدلة مرتبطة بالعنف المبني على أساس الجنس أو النوع الاجتماعي. وعلاوة على ذلك، فإن المحاكم يفتقرها بناء القدرات والتدريب لبناء الاتجاه الإيجابي الصحيح أو تظهر عدم رغبتها في أخذ الضحية في عين الاعتبار.

تشكل الجرائم المتعلقة بالمخدرات ثاني أكبر فئة من الجرائم التي يحكم بموجبها بالإعدام بالنسبة للنساء - خاصة في الشرق الأوسط وآسيا. ومرة أخرى، تعد الديناميكيات الجنسانية بالإضافة إلى عدم تمكين المرأة، من العوامل البارزة المرتبطة بانخراط المرأة في جرائم المخدرات. يضاف لها مجموعة من الجرائم الأخرى التي يحكم بسببها بالإعدام بحق النساء مثل: جرائم الجرائم الجنسية والتي تشكل تمييزاً ضد المرأة؛ الجرائم المتعلقة بالإرهاب؛ السحر؛ الكفر؛ الخطف؛ والسطو المسلح.

تزايد أعداد النساء المستضعفات المحكوم عليهن بعقوبة الإعدام، بالإضافة إلى كثير من المهمشين والذين يعانون من اضطرابات عقلية أو إعاقات ذهنية. أفراد الأقليات العرقية أو الدينية معرضون بشكل خاص للمقاضاة على جرائم تصل عقوبتها إلى الإعدام. وبالإضافة إلى ذلك، تواجه المرأة أشكالاً متعددة من التمييز على أساس "الصور النمطية الجنسانية، ووصمة العار، والعنف الثقافي والجماعي، والعنف المبني على الجنس"<sup>5</sup>.

في حين أن ثلاثة بلدان فقط احتفظت بعقوبة الإعدام في تشريعاتها إلا انها تحظر تطبيقها على جميع النساء (بيلاروسيا وطاجيكستان وزيمبابوي)، فإن النساء الحوامل يتم استبعادهن عالمياً من تنفيذ عقوبة الإعدام - رغم أنه قد يتم إعدامهن في بعض البلدان بعد الولادة - وفي حين أن هذه القيود تجسد قواعد مهمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك مبدأ مصالح الطفل الفضلى، يجدر بنا أن

# 10 نصائح أساسية

التوصيات التالية ليست شاملة، بل تشير بالأحرى إلى المجالات ذات الأولوية لأصحاب المصلحة لمعالجة القضايا العاجلة التي تؤثر على النساء في السجون بشكل عام، وخاصة النساء المحكومات بالإعدام.

- 01 العمل على إلغاء عقوبة الإعدام، وفقاً لمقتضيات المواثيق الدولية لإلغاء عقوبة الإعدام تدريجياً، من خلال القضاء على الجرائم التي لا تنطبق عليها شروط "أشد الجرائم خطورة"، لا سيما الجرائم التي لا تشمل القتل المتعمد، بما في ذلك جرائم المخدرات غير العنيفة؛ جرائم الأخلاق مثل التجديف والزنا والمثلية أو السحاقية؛ وجرائم القتل حيث لم يقتل المدعى عليه أو ينوي القتل. تخفيف أحكام النساء المحكوم عليهم بالإعدام في الوقت الحالي لمثل هذه الجرائم، وضمان أن الأحكام البديلة متناسبة (على الأقل لا تكون السجن مدى الحياة بدون إفراج مشروط).
- 02 اصلاح التشريعات وتدريب الجهات القضائية الفاعلة لضمان أخذ تاريخ الإساءة بعين الاعتبار كعامل مخفف في الحالات ذات الصلة، بما يشمل تدوين الدفاعات الخاصة بالجنس و/أو العوامل المخففة.
- 03 تنفيذ السياسات والإصلاحات التشريعية التي تمنع تطبيق عقوبة الإعدام على النساء اللواتي دافعن عن أنفسهن ضد من يسيئ إليهن، وتخفيف الأحكام الصادرة بحق النساء اللاتي ينتظرن أو يواجهن تنفيذ حكم بالإعدام في مثل هذه الحالات.
- 04 وفقاً لقواعد مانديلا وقواعد بانكوك، ضمان سلامة المرأة وأمنها أثناء الاحتجاز، بما في ذلك عن طريق تعيين وتدريب موظفات سجون إناث للإشراف على السجنيات، ومنع استخدام الحبس الانفرادي والحرمان من الزيارات كعقوبة.
- 05 الحد من التكبيل باستخدام الأصفاد أو أي قيود على النساء المحكوم عليهن بالإعدام، تماشياً مع قواعد مانديلا، ويحظر تماماً استخدامه تلك الوسائل أثناء الحمل والولادة والتمريض، كما هو منصوص عليه بقواعد بانكوك.
- 06 توفير خدمات صحية خاصة بالنوع الاجتماعي للنساء في صفوف المحكومات بالإعدام، وتدريب الموظفين على التعرف على أعراض الأمراض العقلية وضمان وصول النساء إلى الخدمات الصحية.
- 07 بذل الجهود لإيواء النساء في أماكن احتجاز قريبة من منازلهن ومجتمعاتهن لتسهيل الاتصال بالعالم الخارجي.
- 08 توفير الاحتياجات الطبية والتعليمية والاجتماعية وفقاً للمعايير الدولية للأطفال الذين يعيشون مع أمهاتهم اللواتي ينتظرن تنفيذ أحكام الإعدام.
- 09 زيادة الشفافية من خلال إتاحة البيانات والمعلومات للجمهور عن عدد النساء اللواتي ينتظرن تنفيذ حكم الإعدام، وتصنيفهن حسب السن والجرائم التي تم ادانتتهن والحكم عليهن من أجلها، من أجل مواصلة دعم السياسات والممارسات البحثية والقائمة على الأدلة.
- 10 السماح وتشجيع مشاركة النساء في المتهمات بجرائم عقوبتها الإعدام أو المحكومات بالإعدام في برامج التعليم وبرامج إعادة التأهيل الأخرى في السجن.

## العزلة عن الأسرة والمجتمع

إدراكاً للأثر الضار للعزلة على النساء، تؤكد قواعد بانكوك على أهمية تواصل النساء مع العائلة والأصدقاء، وخاصة التواصل مع أطفالهن<sup>25</sup>.

مع ذلك، فإن الوصمة الاجتماعية المرتبطة بالنساء المدانات والسجينات، المقترنة في بعض الحالات بقوانين زيارة مقيدة للأسرة وللأطفال، والبعيد المكاني عن مجتمعاتهن<sup>26</sup>، يعني أن العديد من السجينات المحكومات بالإعدام في جميع أنحاء العالم يعانين من نقص دائم في التواصل العائلي. وينطبق هذا بشكل خاص على النساء اللواتي تم إدانتهم بجريمة مرتبطة بالعنف ضد أحد أفراد العائلة، الأمر الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى تخلي الأسرة عنهن<sup>27</sup>.

في ملاوي، نادراً ما تتلقى النساء المحكومات بالإعدام أية زيارات<sup>28</sup>. تحتفظ السجون في نيجيريا أو الولايات المتحدة بسياسات زيارة محدودة الوقت، مما يزيد من صعوبة التخطيط للزيارات<sup>29</sup>. وفي بعض البلدان والأحيان، يقوم موظفو السجون بتقييد أو حجب الزيارة لمعاوية سجناء محكوم عليهم بالإعدام، الأمر المخالف لقواعد بانكوك<sup>30</sup>.

## أطفال مع أمهاتهم بانتظار تنفيذ حكم الإعدام

تنص قواعد بانكوك أن تضمن السجون للأطفال المحتجزين مع أمهاتهم بيئة قريبة قدر الإمكان من بيئة العالم الخارجي والتي تشمل دعم طبي وتعليمي مناسب<sup>31</sup>.

وفي حين أنه أمر غير معتاد، فقد كانت هناك حالات ولادة لنساء محكومات بالإعدام وبيقين لعدة سنوات في انتظار تنفيذ حكم الإعدام. في الهند، اعتقلت إحدى السجينات المحكوم عليها بالإعدام وهي حامل، بالتالي ولدت في السجن. وظل ابنها معها حتى بلغ السادسة من العمر، حينها فرضت أنظمة السجن أمراً عليه بترك السجن<sup>32</sup>. وبما أن الطفل لم يكن لديه عائلة على استعداد لرعايته، فقد وضع مع أسرة حاضنة وكان يعاني من مشاكل حادة للاندماج في الحياة خارج السجن<sup>33</sup>. وجدت حالات أخرى في باكستان وأوغندا من الأطفال الذين يعيشون مع أمهاتهم في انتظار تنفيذ حكم الإعدام.

## نقص فرص العمل والتعليم

تلزم قواعد مانديلا وقواعد بانكوك سلطات السجون بتنفيذ برامج العمل والتعليم التي توفر الاستقرار للسجناء، وتمنحهم بنظام روتيني في حياتهم وإحساس بالإنجاز للمرأة<sup>34</sup>.

تعد هذه البرامج نادرة في الواقع، وعندما يتم تقديمها غالباً ما تنطوي على أنشطة نمطية جنسانية. في إندونيسيا، قد تشارك النساء المحكوم عليهن بالإعدام في دورات الطبخ والتنظيف<sup>35</sup>، وفي ملاوي قد يشاركن في النسيج والبستنة والأعمال المنزلية.

مع ذلك وفي دول أخرى، تقتصر هذه البرامج على أولئك الذين قد يتم إطلاق سراحهم في نهاية المطاف. على سبيل المثال، يمكن للسجينات الإناث في تايلاند الوصول إلى برامج العمل، لكن السجناء المحكوم عليهم بالإعدام لا يحصلون على ذلك.

السجينات المحكوم عليهن بالإعدام اللواتي لا يستطعن العمل هن أكثر عرضة للإصابة بالاكتئاب حيث تقل فرص مشاركتهن ويشكلن علاقات أقل (ذات مغزى) مع السجينات الأخريات<sup>36</sup>. كما أوضحت إحدى النساء في غانا، بعد حرمانها من فرص التعليم أثناء انتظار تنفيذ حكم الإعدام: "لا أفعل شيئاً. أكنس وأنتظر"<sup>37</sup>.

## الخلاصة

هناك بيانات ومعلومات شحيحة حول النساء في صفوف الإعدام: تجاهل الباحثون والناشطون وصانعو السياسات إلى حد كبير كيف ولماذا يحكم على النساء بالإعدام، ناهيك عن الظروف التي يواجهنها في انتظار تنفيذ حكم الإعدام. وينطبق ذلك أيضاً على السجينات عموماً حتى اعتماد قواعد بانكوك بشأن السجينات في عام 2010، ويعزى ذلك إلى التمييز بين الجنسين.

وهكذا ظلت النساء المحكومات بالإعدام غير مرئيّات إلى حد كبير كفئة محددة من اصحاب الحقوق بموجب القانون الدولي. على الرغم من قواعد بانكوك وقواعد مانديلا، لا تزال ظروف الاحتجاز في معظم حالات المحكومين أو الذين يواجهون عقوبة الإعدام غير كافية على الإطلاق، وفي بعض الحالات، تهدد الحياة.

## ولا أفعل شيئاً أكنس وأنتظر

النساء في غانا، بعد حرمانهن من فرص التعليم أثناء انتظار تنفيذ حكم الإعدام<sup>37</sup>.



## صحيفة حقائق حول أوضاع السجون للنساء اللواتي يواجهن عقوبة الإعدام

تم إعداد موجز السياسة بين أيديكم من قبل المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي (PRI) مركز كورنيل لعقوبات الإعدام العالمي من كلية كورنيل للحقوق بدعم من التحالف العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام.

محتويات هذا المنشور هي مسؤولية المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي ومركز كورنيل لعقوبات الإعدام العالمي.

حقوق النشر: يمكنكم مراجعة هذه المنشور بحرية وإعادة إنتاجه وترجمته، جزئيًا أو كليًا، ولكن ليس لأغراض البيع أو للاستخدام التجاري. يجب طلب الموافقة على أي تغييرات على نص هذا المنشور. يجب إعطاء الحقوق للمؤلفين ولهذا المنشور.

يجب توجيه الاستفسارات إلى

publications@penalreform.org

تم النشر لأول مرة في أكتوبر 2018

ISBN: 978-1-909521-63-6

© المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي (PRI) ومركز كورنيل لعقوبات الإعدام العالمي 2018

يتخصص مركز ومركز كورنيل لعقوبات الإعدام العالمي في نشر الأبحاث والتدريب على موضوع عقوبة الإعدام. ينشر المركز أبحاثًا قائمة على الأدلة حول قضايا ذات صلة عملية بمحامي الدفاع والحكومات والمنظمات التي تتصدى لتطبيق عقوبة الإعدام، بهدف معالجة قضايا لم تحظ باهتمام كبير من المنظمات والعلماء الآخرين. كما نشارك في الدعوة الموجهة، مع التركيز على تنفيذ المعايير الدولية للمحاكمة العادلة وحقوق أولئك الذين يتعارضون مع القانون. يحتوي موقع المركز على قاعدة بيانات شاملة للقوانين والممارسات في جميع البلدان والأقاليم التي تحتفظ بعقوبة الإعدام. كما يوفر المركز الدعم والتدريب لمحامي الدفاع عن قضايا الإعدام في جميع أنحاء العالم، وخاصة أولئك الذين ينتمون إلى سلطات قضائية قليلة الموارد.

مركز كورنيل لعقوبة الإعدام العالمي

كلية الحقوق جامعة كورنيل

هيوز هول

إيثاكا، نيويورك 14853

الولايات المتحدة الأمريكية

deathpenaltyworldwide@cornell.edu

www.deathpenaltyworldwide.org

تويتر: @DeathPenaltyWW

المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي (PRI) هي منظمة غير حكومية مستقلة تعمل على تطوير وتعزيز الاستجابات العادلة والفعالة والمتناسبة لمشاكل العدالة الجنائية في جميع أنحاء العالم.

نحن نشجع بدائل السجن التي تدعم تأهيل المدانين، وتعزيز حق المعتقلين في المعاملة العادلة والإنسانية. نحن نعمل من أجل منع التعذيب وإلغاء عقوبة الإعدام، ونعمل على ضمان الاستجابة العادلة والملائمة للأطفال والنساء الذين يتعاملون مع القانون.

لدينا حاليًا برامج في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ووسط آسيا وجنوب القوقاز وأفريقيا، كما نعمل مع المنظمات الشريكة في مناطق أخرى.

تتلقى المجلة الدورية الشهرية أو النشرة الإخبارية الربع السنوية عن النساء في نظام العدالة الجنائية، يرجى التسجيل على

[www.penalreform.org/keep-informed](http://www.penalreform.org/keep-informed)

المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي

1 شارع اردليه رقم

لندن المملكة المتحدة

+44 (0) 207 923 0946

[www.penalreform.org](http://www.penalreform.org)

تويتر: @PenalReformInt

فيسبوك: @penalreforminternational

# المصادر

1. منظمة العفو الدولية، حقائق وأرقام عقوبة الإعدام لعام 2017 ، [www.amnesty.org/en/latest/news/2018/04/death-penalty-facts-and-figures-2017](http://www.amnesty.org/en/latest/news/2018/04/death-penalty-facts-and-figures-2017)
2. مركز كورنيل لعقوبات الإعدام العالمي. الدراسة الكاملة نشرت في "حكم عليها لأكثر من جرماتها". نظرة شاملة وعالمية للنساء اللواتي يواجهن عقوبة الإعدام ، [www.deathpenaltyworldwide.org/pdf/judged-for-more-than-her-crime.pdf](http://www.deathpenaltyworldwide.org/pdf/judged-for-more-than-her-crime.pdf) ، 9 سبتمبر 2018.
3. أوليفيا روب - المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي: مشهورة كضحية ، منسية كمتهمه ، [www.penalreform.org/blog/popular-victim-forgotten-defendant](http://www.penalreform.org/blog/popular-victim-forgotten-defendant) ، 18 فبراير 2013.
4. المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي و ولينكليرتز (LLP)، النساء اللواتي يقتلن رداً على العنف المنزلي: كيف تستجيب أنظمة العدالة الجنائية؟ ، ص 7 ، 2016.
5. مكتب الأمم المتحدة للمفوض السامي لحقوق الإنسان، عقوبة الإعدام تؤثر بشكل غير متناسب على الفقراء ، يحذر خبراء حقوق الأمم المتحدة ، [www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=22208&LangID=E](http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=22208&LangID=E) ، Oct. 10, 2017.
6. قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجناء والتدابير غير الاحتجازية للنساء المجرمات (قواعد بانكوك) ، التي اعتمدها بالإجماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2010 ، الدورة 65 ، A / RES / 65/229 . لمزيد من المعلومات ، انظر: [www.penalreform.org/priorities/women-in-the-criminal-justice-system/bangkok-rules-2](http://www.penalreform.org/priorities/women-in-the-criminal-justice-system/bangkok-rules-2)
7. نيقولا مكبين، المنتسب إلى ممارسة الحقوق ، مقابلة مع مركز كورنيل لعقوبات الإعدام العالمي مارس 2015-2010.
8. جونسون جون موبامبو ، مركز حقوق الإنسان، تنزانيا، مقابلة مع كورنيل لعقوبات الإعدام العالمي، 14 يونيو 2017.
9. مركز كورنيل علي عقوبة الإعدام في جميع أنحاء العالم (DPW) المصدر ، البريد الإلكتروني ل DPW ، سبتمبر 2018 (في الملف مع المؤلفين).
10. نيقولا مكبين، المنتسب إلى ممارسة الحقوق ، مقابلة مع مركز كورنيل لعقوبات الإعدام العالمي مارس 2015-2010.
11. الجارديان ، مريم إبراهيم عن الولادة في السجن: "حدث شيء ما للطفل" ، [www.theguardian.com/world/2014/jul/01/meriam-ibrahim-child-disabled-born-shackled-floor](http://www.theguardian.com/world/2014/jul/01/meriam-ibrahim-child-disabled-born-shackled-floor) ، يوليو 1 ، 2014 .
12. تينغ بياو ، مقابلة مع مركز كورنيل لعقوبات الإعدام العالمي يوليو -20 2017 ومقابلة مع آياد القيسي سبتمبر 2017-9 ، وفي اغسطس 2017-8 ، ونوفمبر 2017-8 ، وفي مايو 2015.
13. الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية، الحبس الانفرادي للمرأة في الولايات المتحدة ، [www.aclu.org/sites/default/files/assets/worse\\_than\\_second-class.pdf](http://www.aclu.org/sites/default/files/assets/worse_than_second-class.pdf) ، أبريل 2014 .
14. مركز كورنيل لعقوبات الإعدام العالمي، الحكم على أكثر من جريمة لها: نظرة عامة عالمية على المرأة التي تواجه عقوبة الإعدام، صورة الغلاف: "ظروف النوم للنساء المحكومات بالإعدام في سجن المقاطعة في تايلاند"، التقطت صورة في عام 2015 من قبل Kulapa Vajanasara ، التابعة لإصلاح نساء السجن وأنظمة العدالة ذات الصلة ، الرابطة التايلاندية للسكان والباحثين الاجتماعية، جامعة مايندول.
15. مصدر مجهول، تقرير بحثي لمركز كورنيل لعقوبات الإعدام العالمي، 19 يوليو 2017.
16. ستيفاني م. توب، الوصول إلى الرعاية الصحية والصحية بين السجينات في زامبيا: تحليل للأنظمة الصحية، Intl. Journal for Equity in Health، Vol.15: 157 ، سبتمبر 26 ، 2016.
17. المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، النساء في السجن: السجينات في عالم الرجال، الصفحة 7 ، إحاطة رقم 3 ، 2008.
18. مسيراتاكات، تقرير بحثي لمركز كورنيل حول عقوبة الإعدام حول العالم، 9 سبتمبر 2017.
19. المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، الصحة النفسية في السجن: دليل قصير لموظفي السجن، 2018 ، ص 12.
20. مسيراتاكات، تقرير بحثي لمركز كورنيل حول عقوبة الإعدام حول العالم، 9 سبتمبر 2017.
21. ايد.
22. جامعة دلهي الوطنية للقانون، مشروع رقم 39A ، تقرير بحثي إلى مركز كورنيل حول عقوبة الإعدام حول العالم، 8 نوفمبر 2017.
23. المصدر، البريد الإلكتروني ل DPW ، سبتمبر 2018 (في الملف مع المؤلفين).
24. القواعد 4 و 28 و 43.
25. انديع هوبر ، المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، المرأة في أنظمة العدالة الجنائية: القيمة المضافة لقواعد الأمم المتحدة في بانكوك، ص 9 ، 2015.
26. المصدر، البريد الإلكتروني ل DPW ، سبتمبر 2018 (في الملف مع المؤلفين).
27. ايد.
28. كاساندر أبرناثي، تقرير بحثي إلى مركز، مايو 2018. بامبلا أوكورويجوي، نويل براون، أيبودون أودوسوت، مقابلة مع مركز كورنيل حول عقوبة الإعدام حول العالم، 19 يونيو 2017.
29. مصدر مجهول، مقابلة مع مركز كورنيل حول عقوبة الإعدام حول العالم ، 20 مارس 2015.
30. قواعد بانكوك، القواعد 48-52 ؛ قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، تمت مراجعتها واعتمادها بالإجماع بواسطة الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2015 ، الدورة 70 ، A / RES / 70/175 ، القاعدة 23 ؛ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل 1989 ، المادة 3.
31. جامعة دلهي الوطنية للقانون، مشروع رقم 39A ، تقرير بحثي إلى مركز كورنيل حول عقوبة الإعدام حول العالم، 8 نوفمبر 2017.
32. القاعدة رقم 46 في بانكوك والتي تنص على أن تتحمل السجن مسؤولية تصميم وتنفيذ برامج إعادة الإدماج قبل وبعد الإفراج، مع مراعاة احتياجات المرأة الخاصة.
33. انظر قاعدة بانكوك رقم 46 وقواعد نيلسون مانديلا 23 و 77.
34. مسيراتاكات، تقرير بحثي لمركز كورنيل حول عقوبة الإعدام حول العالم، 9 سبتمبر 2017.
35. مصدر مجهول، مقابلة مع مركز كورنيل حول عقوبة الإعدام حول العالم ، 19 مارس 2017.
36. دانتيج برين، تابعة لاتحاد الحريات المدنية، مقابلة مع مركز كورنيل حول عقوبة الإعدام حول العالم، 23 مارس 2015.
37. منظمة العفو الدولية، تم حظره ونسيانه: الحاجة إلى إلغاء عقوبة الإعدام في غانا، ص6 ، قانون 50/6268/2017 ، 12 يوليو 2017.

مركز كورنيل لعقوبة الإعدام العالمي  
كلية الحقوق جامعة كورنيل  
هيوز هول  
إيثاكا ، نيويورك 14853  
الولايات المتحدة الأمريكية

deathpenaltyworldwide@cornell.edu  
www.deathpenaltyworldwide.org  
تويتر: @DeathPenaltyWW

المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي  
1 شارع اردليه رقم  
لندن المملكة المتحدة

+44 (0) 207 923 0946  
www.penalreform.org  
تويتر: @PenalReformInt  
فيسبوك: @penalreforminternational